الأمم المتحدة

A/HRC/48/SR.45*

الجمعية العامة

Distr.: General
11 March 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة والأربعون

محضر موجز للجلسة 45

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 10/00 صباحاً

الرئيسة: السيدة خان..... (فيجي)

المحتويات

البند 9 من جدول الأعمال: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات

البند 1 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية والإجرائية *(تابع)*

اختتام الدورة

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 2 آذار/مارس 2022.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن تدرج التصويبات في مذكرة وأن تدرج أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).

وأي محاضر مصوَّبة لجلسات المجلس العلنية في هذه الدورة سيعاد إصدارها لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05 صباحاً

البند 9 من جدول الأعمال: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان (A/HRC/48/L.3/Rev.1)

مشروع القرار A/HRC/48/L.3/Rev.1: من الخطابة إلى الواقع: نداء عالمي من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

1- **السيد أوومو** (الكاميرون): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة بذلت كل ما في وسعها لضمان التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان الذي اعتُمد قبل 20 عاماً في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وبموجب مشروع القرار، سيطلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) أن تطلق استراتيجية اتصالات شاملة مدتها سنتان لزيادة الوعي بالمساواة العرقية وتعبئة الدعم العام العالمي لها. وسوف يسلط الضوء أيضاً على أهمية الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بوصفها صكاً لمكافحة آفة العنصرية، ويدعو الدول الأطراف التي لم تسحب تحفظاتها على المادة 4 من الاتفاقية إلى النظر في سحبها.

2- بالإضافة إلى ذلك، سيدعو المجلس الدول إلى أن تحظر بالقانون أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف. وليس من المغالاة التشديد على أهمية مكافحة العنصرية المنهجية والهيكلية. وفي هذا الصدد، تضمن المشروع طلباً إلى اللجنة الاستشارية لإعداد دراسة تبحث فيها الأنماط والسياسات والعمليات التي تسهم في زيادة حالات التمييز العنصري وتقدم مقترحات لتعزيز العدالة والمساواة العنصريتين.

3- **الرئيسة:** قالت إن وفداً إضافياً انضم إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي بلغت آثاره في الميزانية البرنامجية 700 539 دولار من دولارات الولايات المتحدة.

4- **السيدة إيمان - شاندورو** (ناميبيا)، أدلت ببيان عام قبل التصويت قائلة إن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ما زالت آخذة في الانتشار بعد مرور 20 عاماً على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وثمة ما يذكّرنا كل يوم بضرورة بذل المزيد من الجهود للقضاء على تلك الآفات الاجتماعية. وقالت إن العنصرية المنهجية والمظالم السابقة متشابكة. ولا يمكن معالجة إرث الاستعمار دون الاعتراف الرسمي بالمظالم السابقة وجبرها. وقالت إن وفدها منزعج للغاية من المحاولات المتعمدة والمغرضة لتقويض إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويجب على المجلس أن يقاوم تلك المحاولات وأن يظهر، باعتماده مشروع القرار بتوافق الآراء، أنه لن يقبل أبداً بأقل من الاعتراف بأن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

5- **السيدة بوا - ديزموس** (الفلبين): قالت، وهي تدلي ببيان عام قبل التصويت، إن توقيت عرض مشروع القرار كان مناسباً جداً نظراً لاستمرار العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتفاقمها بسبب جائحة كوفيد-19. وقالت إن وفدها يرحب على وجه الخصوص بتضمين مشروع القرار إعراباً عن القلق إزاء العنصرية والتمييز العنصري وجرائم الكراهية والعنف التي يتعرض لها الآسيويون والمنحدرون من أصل آسيوي في ظل الجائحة.

6- وأضافت أن القضاء على آفة العنصرية وما يتصل بها من تعصب ما زال أملاً بعيد المنال. وقد مثل إعلان وبرنامج عمل ديربان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بتوفيرهما إطاراً لمساعدة المجتمع البشري على التغلب على أسوأ نوازعه، خطوة تقرب العالم نحو تحقيق تلك الآمال.

وبالإضافة إلى ذلك، يشكل تأكيد مشروع القرار على تعزيز التآزر في عمل الهيئات والمنصات والآليات ذات الصلة أمراً مشجعاً. وستكون استراتيجية الاتصال الشامل التي دعا مشروع القرار إلى تنفيذها أمراً حيوياً في تغيير العقليات والسلوكيات. وينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة الإنصاف والتنوع العرقيين في مؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك التنوع في كبار مديري مفوضية حقوق الإنسان. وقالت إن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار، داعية المجلس إلى اعتماده بتوافق الآراء.

البيانات التي أدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

7- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): تكلم أيضاً باسم أستراليا، وهي دولة غير عضو في المجلس، فقال إن أستراليا والمملكة المتحدة ملتزمتان بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولا يمكن التسامح مع أي شكل من أشكال التمييز. ومن أكثر الطرق فعالية لتعزيز الاحترام بين مختلف المجموعات الإثنية تشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

8- ورغم أن مشروع القرار يعكس بعض المقترحات التي قدمها وفد أستراليا، لا تزال لدى أستراليا والمملكة المتحدة شواغل تتعلق بهذا الموضوع. وقال إن الإحالات العديدة التي ترد في القرار إلى المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، هي إحالات غير مقبولة بالنظر إلى معاداة السامية التي وفر لها المؤتمر منبراً. وأضاف أن الإشارة إلى مؤتمر ديربان الاستعراضي لعام 2009 غير مقبولة أيضاً. ومضى قائلاً إن نحو 40 دولة، بما فيها أستراليا والمملكة المتحدة، ظلت بعيدة عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخراً في نيويورك للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. ومن المهم أن يأخذ المجلس في الاعتبار أسباب ذلك القرار. وسيتطلب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وسائل مكافحة العنصرية اتباع نهج جديد. ويجب اتخاذ إجراءات ضد جميع أشكال العنصرية، بما في ذلك معاداة السامية، وهي آفة قللت الأمم المتحدة من شأنها لفترة طويلة جداً. ولن تحضر المملكة المتحدة الدورات المقبلة لمؤتمر ديربان الاستعراضي ما لم تُبدد شواغلها بشأن معاداة السامية. ودعت المملكة المتحدة إلى التصويت ضد مشروع القرار.

9- **السيدة ستاش** (ألمانيا): قالت إن على كل دولة أن تكافح العنصرية وأسبابها الجذرية. والعنصرية وكراهية الأجانب مشكلتان عالميتان تتطلبان اتخاذ إجراءات عالمية. ويجب على المجتمع الدولي والدول والأفراد بذل المزيد من الجهد لمكافحتهما. وفي ألمانيا، كُثفت الجهود لمكافحة العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الأجانب. وقد أنشأت حكومتها لجنة لمكافحة العنصرية والتطرف اليميني في عام 2020 وتعتزم تخصيص أكثر من بليون يورو لجهود متعددة السنوات ترمي إلى مكافحة جميع أشكال البغض الجمعي. وقد عُدل القانون الجنائي بهدف التصدي لخطاب الكراهية على الإنترنت على نحو أكثر فعالية. وأرادت ألمانيا من التدابير التي اتخذتها أن تبين بوضوح أن التمييز لا مكان له في المجتمع الألماني.

10- وينبغي استعراض عمل الآليات التي أنشئت لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري لضمان أن يكون لها أثر حقيقي وضمان إيجاد سبل لزيادة التآزر بين هذه الآليات إلى أقصى حد ممكن. وينبغي إعطاء الأولوية لتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وأعربت السيدة ستاش عن قلق وفد بلدها إزاء السياق الإشكالي لعملية ديربان وسوء استخدام ذلك المنبر مراراً للتعبير عن آراء معادية للسامية. وعلاوة على ذلك، لم تعتمد جميع القرارات المشار إليها في النص بتوافق الآراء. ولذلك سيصوت وفد ألمانيا ضد مشروع القرار.

11- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): قالت إن النمسا هي من البلدان التي لم تحضر الحدث الذي عقد للاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، بسبب القلق إزاء معاداة السامية. ولا تستطيع النمسا تأييد مشروع القرار بسبب ما يتضمنه من إشارات عديدة إلى عملية ديربان.

وقالت إن معارضة بلدها للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب هي معارضة لا تحيد عنها.

12- **السيدة نينوفا** (بلغاريا): قالت إن بلغاريا لا تزال ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب. ولا يمكنها تأييد مشروع القرار بسبب المخاوف من معاداة السامية وستمتنع عن التصويت عليه.

13- **السيد باليك** (تشيكيا): قال إن تشيكيا ستصوت ضد مشروع القرار لأن النص يتضمن إشارات كثيرة إلى عملية ديربان التي استُخدمت للتحريض على الكراهية والتعصب. ولم تشارك تشيكيا في الحدث التذكاري الذي عقد مؤخراً في نيويورك. وقال إن بلده يرفض بشدة جميع أشكال العنصرية وكره الأجانب والتمييز على أي أساس. وأضاف أن دستور بلده يحظر التمييز العنصري، وأن كل الجهود تُبذل لضمان وفاء البلد بالتزاماته بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تشكل الأساس لأي دعوة عالمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتشكل تلك الظواهر عقبة كبيرة أمام إعمال حقوق الإنسان. ولا بد من التصدي لها بنفس القدر من التصميم على جميع المستويات. وينبغي أن تصدق جميع الدول على الاتفاقية وأن تكفل تنفيذها بالكامل. ولن يتسنى تخليص العالم من العنصرية إلا باتباع نهج مشترك واتخاذ إجراءات مشتركة.

14- *وبناء على طلب ممثل المملكة المتحدة، جرى تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، وجزر البهاما، والسنغال، والسودان، والصومال، والصين، وغابون، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفيجي، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وليبيا، والمكسيك، وملاوي، وموريتانيا، وناميبيا، ونيبال، والهند.

المعارضون:

ألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا.

الممتنعون عن التصويت:

أوروغواي، وبلغاريا، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، واليابان.

15- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.3/Rev.1 بأغلبية 32 صوتاً مقابل 10 أصوات، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت.*

16- **السيد أوومو** (الكاميرون): قال إن مجموعة الدول الأفريقية تجد أنه من المؤسف للغاية أن القرار أدى إلى انقسام المجلس. ولا يمكن القضاء على آفة العنصرية إلا إذا اتحد الجميع، كما حدث فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة الجائحة. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة في المناسبة الأخيرة لإحياء الذكرى السنوية لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، من الضروري الوقوف معاً كأسرة بشرية واحدة، غنية بالتنوع، ومتساوية في الكرامة والحقوق، ومتحدة في التضامن. وقد أُدرجت في القرار إشارات إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان، وكذلك إلى الذكرى السنوية العشرين لإصداره لأنه لا يزال صكاً توجيهياً. وواصل عدد من الدول نشر الروايات الكاذبة التي تقول إنه ينطوي على معاداة للسامية؛ بل إن الإعلان دعا في الواقع إلى جعل معاداة السامية جريمة وكان له أثر إيجابي منذ اعتماده قبل 20 عاماً.

17- **السيد كينتانيلا رومان** (كوبا): قال إن بلده، وهو مؤيد قوي للقرار الذي اعتمد للتو، جعل مكافحة العنصرية على الصعيدين الوطني والدولي أولوية. وقال إن وفد بلده يرى من المؤسف أن بعض البلدان المتقدمة تفتقر بوضوح إلى أي تصميم على مكافحة آفة العنصرية والتمييز العنصري. وأضاف أن هذه الوفود لم تكن راغبة في الانتقال من الخطابة إلى العمل الملموس. ومضى قائلاً إن انتشار خطاب الكراهية في البلدان المتقدمة وشعبية الأحزاب السياسية التي لديها برامج معادية للأجانب يبينان أن الحالة أسوأ مما كانت عليه في عام 2001. وقال إن بوسع أعضاء مجموعة الدول الأفريقية أن يعتمدوا على دعم حكومته المستمر لجهود المجموعة بهدف كسب أوسع تأييد ممكن للقرار.

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات (A/HRC/48/L.1، وA/HRC/48/L.2، وA/HRC/48/L.6، وA/HRC/48/L.15/Rev.1، وA/HRC/48/L.16، وA/HRC/48/L.20/Rev.1، وA/HRC/48/L.25)

مشروع القرار A/HRC/48/L.1: المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى

18- **السيد أوومو** (الكاميرون) عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن النص يعكس أحدث التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقال إن المجموعة ترحب بموقف حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تواصل التعاون مع المجلس وآلياته، رغم الأزمات التي تواجهها، بغية تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد ومن ثمَّ تلبية الاحتياجات الملحة لشعبه. والهدف الرئيسي لمشروع القرار هو تجديد ولاية الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكما حدث في السنوات السابقة، فإن المشروع أُثري بالآراء التي أعرب عنها شركاء البلد، وأكد الخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل بناء سلام دائم. وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء في المجلس دعم جمهورية أفريقيا الوسطى باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

19- **الرئيسة:** قالت إن وفداً إضافياً انضم إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي بلغت آثاره في الميزانية البرنامجية 400 15 دولار من دولارات الولايات المتحدة.

20- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا) قالت، وهي تدلي ببيان عام، قبل التوصل إلى قرار، نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، إنها ترحب بمشروع القرار. وأضافت أن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تتعاون بشكل فعال مع الخبيرة المستقلة التي سيجدد مشروع القرار ولايتها، كما ذكر. ومضت قائلة إن عمل الخبيرة المستقلة، الذي يشمل لفت انتباه المجلس إلى انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، عمل لا غنى عنه. وبما أن الحالة في البلد لا تزال مثيرة للقلق، ينبغي تجديد ولاية الخبيرة المستقلة. ويجب اتخاذ تدابير لوضع حد سريع للانتهاكات التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة والجماعات المسلحة والقوات الأمنية الأخرى في البلد. وقالت إن الأولويات تتضمن مكافحة الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو تلك الانتهاكات، ومن ثمَّ كسر حلقة العنف. وواصل الاتحاد الأوروبي، الذي يدعو سلطات أفريقيا الوسطى إلى ضمان إنفاذ قانون حماية الطفل في جميع أنحاء البلد، دعم الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى لتحسين هذه الحماية في إقليمها.

21- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.1.*

مشـــروع القرار A/HRC/48/L.2: تقديم المســـاعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنســـان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

22- **السيد أوومو** (الكاميرون) عرض مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً، باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن النص يعكس التوصـــيات التي قدمتها مفوضـــية حقوق الإنســـان والتقدم الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية في ميدان حقوق الإنســـان. ورحبت المجموعة بعمل فريق الخبراء الدوليين بشـأن الحالة في كاسـاي وكذلك بالمسـاعدة التقنية المقدمة من مفوضـية حقوق الإنسـان إلى السـلطات القضـائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصـة فيما يتعلق بالخبرة في مجال الطب الشـرعي. وأعربت المجموعة عن تأييدها لتجديد ولاية الفريق، ورأت ضـرورة توسـيع نطاق الولاية لتشـمل الوضـع ليس في كاساي فحسب، بل في البلد ككل أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، رحبت المجموعة بكون النص يتضمن طلباً بأن تقدم المفوضة السامية المساعدة التقنية للحكومة لدعم التطوير الجاري لآلية العدالة الانتقالية في البلد. وأعرب عن أمله في أن يعتمد المجلس مشروع القرار بتوافق الآراء.

23- **الرئيسة:** قالت إن ست دول إضافية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي بلغت آثاره في الميزانية البرنامجية 100 018 4 دولار من دولارات الولايات المتحدة. ودعت الدولة المعنية بمشـــروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

24- **الســـيد نداي موســـينغي** (المراقب عن جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن حكومته ممتنة لمجموعة الدول الأفريقية على دعمها التقليدي الذي مكن أعضـاء المجلس من التوصـل إلى اتفاق بشـأن صـياغة مشروع القرار. وأضـاف أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ممتنة أيضـاً للدعم الذي تلقته من بلدان أخرى، وتود أن تؤكد لمفوضية حقوق الإنسان تعاونها المستمر فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز وحماية حقوق شعب بلده. وشجع جميع أعضاء المجلس على تقديم دعمهم لمشروع القرار.

25- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.2 بصيغته المنقحة شفوياً.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.6: تقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في ميدان حقوق الإنسان

26- **السيد جمال الدين** (المراقب عن مصر) قال، في معرض عرضه لمشروع القرار باسم مجموعة الدول العربية، إن تقديم المساعدة التقنية لليمن ضروري لثلاثة أسباب. أولاً، اليمن بلد من أقل البلدان نمواً وهو يعاني ظروفاً صـعبة للغاية ويحتاج إلى مسـاعدة من مجلس حقوق الإنسـان والمجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتنمية. ثانياً، أدى الانقلاب الذي نفذه الحوثيون في عام 2014 إلى حرب أهلية كارثية دمرت البنية التحتية للبلد. كما أن جهود إنهاء الانقلاب وإحلال الســـلام في البلد هامة للغاية. ثالثاً، تتصـــدى حكومة اليمن لانتهاكات حقوق الإنســـان، لكنها تحتاج إلى دعم من المجلس لكي تتمكن من ضمان المساءلة وتحقيق السلام والعدالة. وفي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار، قدمت وفود عديدة اقتراحات لتحسين النص. ومشروع القرار هو متابعة لقرار المجلس 26/45، الذي اعتمد قبل عام. وأعرب السـيد جمال الدين عن أمله في أن يلبي المجلس احتياجات اليمن من المســاعدة التقنية وأن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

27- **الرئيســة:** قالت إن خمس دول إضــافية انضــمت إلى مقدمي مشــروع القرار، الأمر الذي بلغت آثاره في الميزانية البرنامجية 000 316 دولار من دولارات الولايات المتحدة. ودعت الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

28- **السيد مجور** (المراقب عن اليمن): قال إن اليمن، وبالنظر إلى حالته المعقدة، بحاجة ماسة إلى المســاعدة والدعم من مجلس حقوق الإنســان والمجتمع الدولي من أجل الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق

الإنسان. وأضاف أن الحكومة مستعدة دائماً للتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان في ضمان حقوق الإنسان في اليمن، وهي ملتزمة بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ومضى قائلاً إن الجنة الوطنية للتحقيق تواصل العمل بطريقة نموذجية، وإن دعم مجلس حقوق الإنسان أمر حاسم لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها. وأعرب عن أمله في أن يعتمد المجلس مشروع القرار بتوافق الآراء، في بادرة تدل على تضامنه مع بلده.

29- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.6.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.15/Rev.1: تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

30- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، أي الصومال ووفد المملكة المتحدة، فقال إن النص سيجدِّد، في حالة اعتماده، ولاية الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال. وأثنى على الصومال للتقدم الذي أحرزته ولتعاونها الأوسع نطاقاً مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، لا سيما وأنه يواصل التعافي من الصراع الذي استمر لأكثر من 25 عاماً. وواجهت الصومال فترة صعبة للغاية خلال العام الماضي، إذ صرف التأخير في العملية الانتخابية والأزمة السياسية الانتباه بعيداً عن القضايا الأخرى التي تعتبر حاسمة بالنسبة للسلام والاستقرار. ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديداً أمنياً كبيراً، في حين فاقمت جائحة كوفيد-19 والفيضانات والجفاف وأسراب الجراد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويرحب المجلس، في مشروع القرار، بعدد من التطورات بينها الخطوات المتخذة لضمان مشاركة المرأة في الحكم، لكنه يذكر أيضاً المجالات التي لم يحرز فيها أي تقدم، مثل العمل على مكافحة العنف الجنسي والجنساني، وانتهاكات حقوق الطفل، والاعتداءات على وسائط الإعلام، والإفلات من العقاب. وأعرب السيد مانلي عن أمله في أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للصومال من أجل بناء دولة مستقرة وسلمية ومزدهرة، وأن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

31- **الرئيسة:** قالت إن 33 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وفي حين أن مشروع القرار له آثار في الميزانية البرنامجية، فإن الأنشطة الواردة فيه تعتبر دائمة في طبيعتها، وقد سبق أن أُدرجت الأحكام ذات الصلة في الميزانيات البرنامجية للسنوات ذات الصلة. وبناء على ذلك، لم تكن هناك حاجة إلى موارد إضافية.

32- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا) قالت، وهي تدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، إن الاتحاد الأوروبي يثني على الصومال لتعاونها في تجديد ولاية الخبيرة المستقلة. وأضافت أن استمرار تعاون الصومال مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته يبرهن على استعداد الحكومة للوفاء الكامل بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء زيادة عدد حالات العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها ضد النساء والأطفال خلال الجائحة. وهو على استعداد لدعم الصومال في الجهود الرامية إلى بناء مجتمع سلمي ومستقر وديمقراطي، وسينضم إلى توافق الآراء في تأييد مشروع القرار.

33- **الرئيسة:** دعت الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

34- **السيدة صلاح** (الصومال): قالت إن حكومتها عملت على مدى السنوات الخمس الماضية على التصدي للتحديات الإنمائية الوطنية الرئيسية، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان، وهي تعد حالياً النسخة الثانية للبرنامج المشترك لحقوق الإنسان، وهو برنامج شامل يركز على تنفيذ التزامات الدولة في

مجال حقوق الإنسان. وقد بذلت الحكومة الاتحادية جهوداً كبيرة للتحضير لإجراء انتخابات وطنية في الأشهر المقبلة. وأثنت الصومال على مشاركة الخبيرة المستقلة ورحبت بمواصلة تعاونها الوثيق مع الحكومة الاتحادية والسلطات الأخرى ذات الصلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وأعربت الصومال عن أملها في أن يجدد المجلس ولاية الخبيرة المستقلة لتمكينها من استكمال بحوثها المتعمقة التي تعطلت بسبب القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19.

35- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.15/Rev.1.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.16: تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى كمبوديا

36- **السيد تاغوشي** (اليابان): عرض مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً، فقال إن الهدف من النص هو مواصلة دعم المجتمع الدولي لتحسين حالة حقوق الإنسان في كمبوديا، بسبل منها تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا لمدة سنتين. وأضاف أن البلد قطع أشواطاً كبيرة في السنوات الثلاثين التي انقضت منذ توقيع اتفاقات باريس للسلام عام 1991، ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في بعض المجالات. ويجب على المجتمع الدولي أن يولي اهتماماً شديداً للحالة في كمبوديا في الفترة التي تسبق الانتخابات المحلية عام 2022 والانتخابات الوطنية عام 2023، اللتين يؤمل أن تجريا بمشاركة طائفة واسعة من الأحزاب السياسية التي تعبر عن آراء متباينة. ويتضمن مشروع القرار دعوة المقرر الخاص إلى إجراء تحديث شفوي لمرة واحدة قبل الانتخابات المقبلة، لكن ذلك لا ينبغي أن يشكل سابقة لقرارات مقبلة، لأن مسألة الإبلاغ ستتوقف على الحالة على أرض الواقع.

37- ورحبت اليابان بموقف كمبوديا الإيجابي تجاه العمل مع المجتمع الدولي وهي تتطلع إلى مواصلة الحوار الثنائي البناء. وأعربت عن أملها في أن تواصل الدولة الاستماع إلى مختلف الأصوات داخل البلد وخارجه على السواء وأن تتخذ خطوات إيجابية بالتعاون مع المجتمع الدولي. وقال السيد تاغوشي إن مشروع القرار، بوصفه صكاً للتعاون التقني، هو وسيلة لتعزيز هذه الغاية، وأعرب عن أمله في اعتماده بتوافق الآراء.

38- **الرئيسة:** قالت إن دولتين انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 200 8 دولار.

39- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): قالت، وهي تدلي ببيان عام، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، قبل اتخاذ القرار، إن المساعدة التقنية تعين على ضمان احترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. وأضافت أن المجلس سيعترف، في مشروع القرار، بمجالات التقدم وكذلك بعدد من الشواغل التي حُددت في أحدث تقرير للمقرر الخاص. ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي كان يفضل نصاً يعكس حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع على نحو أدق مع تقديم مزيد من الوقائع، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون والديمقراطية في كمبوديا، لأن الحالة في هذين المجالين تثير قلقاً بالغاً. وشجع الاتحاد كمبوديا بقوة على ضمان الاحترام والحماية الكاملين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بطريقة غير تمييزية.

40- وستكون انتخابات عامي 2022 و2023 بمثابة محطات بارزة بالنسبة إلى البلد. وشجعت السيدة تيشي - فيسلبيرغر الحكومة على ضمان إجراء الانتخابات بشفافية واحترام كامل لجميع الحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، وضمان استقلال وسائط الإعلام. ودعت كمبوديا أيضاً إلى ضمان تمكين المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابات المستقلة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني من ممارسة حقوقهم الإنسانية دون خوف من المضايقة أو

الاحتجاز التعسفي أو الانتقام. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن سروره لأن حكومة كمبوديا أعربت عن تأييدها لتمديد ولاية المقرر الخاص؛ وشدد على ضرورة العمل البناء مع المكلف بالولاية ومع مكتب مفوضية حقوق الإنسان في بنوم بنه. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده لمشروع القرار وهو يأمل في أن يُعتمد بتوافق الآراء.

41- **الرئيسة:** دعت الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

42- **السيد آن** (المراقب عن كمبوديا): قال إن كمبوديا قبلت سبعة مقررين خاصين على مدى السنوات الثلاثين الماضية ورحبت بإنشاء مكتب للمفوضية، مما يشهد على استعداد البلد للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى التزامه الثابت بحماية جميع حقوق الإنسان في البلد. وفي الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص الذي عقد أثناء الدورة الحالية للمجلس، أثنت جميع الوفود تقريباً على تعاون كمبوديا المستمر والبناء مع المقرر الخاص ومفوضية حقوق الإنسان. ورأت كمبوديا، كدول أخرى، وجوب أن تكون أساليب عمل المقررين الخاصين موضوعية ومتوازنة وغير مسيسة وغير انتقائية، وأن تراعي منظور الحكومة وتوافق الآراء على الصعيد الوطني وأهمية الاعتماد على مصادر يمكن التحقق منها. وينبغي أن تستهدف الولايات القطرية تحديد الثغرات وتوفير التوجيه من خلال التعاون التقني وبناء القدرات، من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء المشاكل بدلاً من معالجة الأعراض.

43- وأضاف السيد آن أن الهدف الرئيسي لمشروع القرار قيد النظر هو تجديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا لمدة سنتين أخريين. وفي حين أن حكومته وافقت على هذا التمديد منذ بداية المفاوضات، فإن العديد من فقرات مشروع القرار مسيسة وجزئية بشكل مفرط؛ وقد صيغت بطريقة انتقائية وغير متوازنة من أجل نقل وجهة نظر مغالطة عن كمبوديا لا صلة لها بالواقع. والحقيقة التي لا يمكن دحضها هي أن كمبوديا تنعم بالسلام والاستقرار السياسي، وأنها تحرز تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بطائفة واسعة من حقوق الإنسان. وواصلت الحكومة ضمان ممارسة الحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور. بيد أن من واجبها أيضاً إنفاذ القيود المعترف بها على الحقوق وحماية المواطنين الملتزمين بالقانون. وقال إن مهاجمة إنفاذ القانون بوصفه حملة على الحريات هو تشويه لسيادة القانون ولتطبيق القانون بالتساوي بين جميع المواطنين، على النحو الذي ينص عليه دستور البلد.

44- ورغم أن الحالة في كمبوديا لا تحتاج إلى اهتمام إضافي من المجلس، فإن حكومة كمبوديا اتخذت قراراً جريئاً بقبول تحديث شفوي لمرة واحدة من المقرر الخاص عام 2022، دون أن يشكل ذلك سابقة، بالإضافة إلى التقرير السنوي للمقرر الخاص. ولكي يكون لذلك أثر حقيقي، ينبغي أن تشمل الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية دعم برنامج وطني محكم للمساعدة التقنية بدلاً من تمويل وثائق ما قبل الدورة فقط ونفقات سفر المقرر الخاص والموظفين المرافقين له. وكمبوديا لا تزال ثابتة في تصميمها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بموجب الدستور وعلى مواصلة مسيرتها الديمقراطية التي لا رجعة فيها وفقاً لمبدأ التعددية وحرية الاختيار، بما في ذلك في الانتخابات المقبلة.

45- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.16 بصيغته المنقحة شفوياً.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.20/Rev.1: تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان

46- **السيد فيرابوتر** (المراقب عن تايلند)، عرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، أي إندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وتركيا، وسنغافورة، وقطر، والمغرب، والنرويج، وهندوراس، فقال إن النص يركز على تمكين النساء والفتيات وينص على عقد حلقة نقاش بشأن هذا الموضوع خلال الدورة الخمسين للمجلس في عام 2022، على أساس تقرير تعده مفوضية حقوق الإنسان. ومع بقاء أقل من 10 سنوات

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من المهم أن نتمكن من الاعتماد على النساء والفتيات للمساهمة في تحقيق هذه الغاية. وقال إن جائحة كوفيد-19 حالت دون إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، مضيفاً أن التعاون التقني هو أفضل طريقة بناءة والأكثر فعالية لمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بطريقة تولد أثراً على أرض الواقع. وستكون حلقة النقاش المعنية بالتعاون التقني محفلاً هاماً لتمكين جميع أصحاب المصلحة من الانخراط في حوار حقيقي، وتحديد التحديات، وتبادل الممارسات الجيدة في ضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان، ولا سيما النساء والفتيات. وأعرب عن أمله في أن يعتمد المجلس مشروع القرار بتوافق الآراء.

47- **الرئيسة:** قالت إن 15 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 400 65 دولار.

48- **السيدة بوا - ديزموس** (الفلبين)، قالت، وهي تقدم بياناً عاماً قبل اتخاذ القرار، إن الفلبين، التي تؤمن إيماناً راسخاً بالمبادرة التي يتناولها مشروع القرار، تدعم عدداً من الصناديق الاستئمانية الطوعية التابعة للأمم المتحدة التي تقدم أغراض التعاون التقني وبناء القدرات لمساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتزاماتها الطوعية. وقالت إن برنامج حكومتها المشترك بشأن حقوق الإنسان، وهو إطار متماسك للتعاون التقني بين الفلبين والأمم المتحدة، بالشراكة مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة، يوفر نموذجاً بناء للمشاركة العملية يركز على بناء المؤسسات والقدرات الوطنية. وثمة دول ترغب في تحقيق إمكانات التعاون التقني بالكامل، لكن المسارات اللازمة لذلك غير واضحة إلى حد كبير. ولذلك رأت أن ثمة جدوى من إنشاء مرفق يتيح للدول تقديم طلبات مساعدة تقنية، ويتيح لمفوضية حقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة النظر في هذه الطلبات والرد عليها بشكل منهجي ومنسق. وقالت إن منظومة الأمم المتحدة قدمت عدداً كبيراً من النماذج فيما يتعلق بهذا المرفق، الذي يمكن أن يوفر أيضاً للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة سبيلاً لمواصلة دورهم الاستشاري التقني بنشاط أكبر عندما تطلب الدول ذلك. ومن شأن هذا المرفق أن ينزع الطابع السياسي عن المساعدة التقنية بضمان ألا يتطلب الحصول على الموارد قرارات سياسية. وقالت إن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار تأييداً تاماً وسيظل منخرطاً في أعمال المجلس ذات الصلة.

49- **السيدة خوسانوفا** (الاتحاد الروسي): تكلمت معللة الموقف قبل اتخاذ القرار، فقالت إن وفد بلدها يقدر جهود مقدمي مشروع القرار للتوصل إلى نص يمكن أن يحظى بتوافق الآراء، لكنها أعربت أن أسفها لأن في مشروع القرار عدداً من الفقرات التي تتضمن أخطاء في الصياغة. فعلى سبيل المثال، تشير الفقرة الخامسة من الديباجة إلى "جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، في وضع الاتصال بالإنترنت أو خارج الاتصال"، لكن جزءاً من أشكال هذا العنف يمكن أن ترتكب خارج نطاق الانترنت؛ وينبغي أن تشير الصياغة بدلاً من ذلك إلى جميع أشكال العنف وأن تستخدم صيغة "بما في ذلك في السياقات الرقمية"، تمشياً مع صياغة قرار الجمعية العامة 161/75 بشأن العنف ضد المرأة. وأضافت أن الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة تتضمن لغة منسوخة آلياً من قرار للمجلس تشير فيه إلى النساء والفتيات ذوات الإعاقة؛ وينبغي أن تنطبق الإشارة إلى المشاركة في صنع القرار على النساء فقط، وليس على الفتيات، اللاتي لا يستطعن المشاركة دون مساعدة الوالدين أو الأوصياء، وفقاً لنص اتفاقية حقوق الطفل. وأضافت أن وفد بلدها لا يوافق على الفقرة 5 من مشروع القرار، التي أعيدت فيها صياغة الفقرة 20 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لأن هذا النهج غير مقبول. وسيواصل الاتحاد الروسي إعطاء الأولوية لصيغة خطة عام 2030، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

50- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.20/Rev.1.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.25: تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

51- **السيد إيهيث** (الكاميرون) قال، وهو يعرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، إن مشروع القرار مقدم من أكثر من 80 دولة. واستند النص إلى قرار المجلس 39/43، الذي أُرسلت بموجبه بعثة تقصي حقائق إلى ليبيا لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وتقر المجموعة بأهمية تمديد الولاية لتمكين بعثة تقصي الحقائق من الاضطلاع بعملها الذي تأخر بسبب جائحة كوفيد-19 وأزمة السيولة في الأمم المتحدة. وأضاف أن الدولة المعنية تؤيد تأييداً تاماً تمديد الولاية كوسيلة لزيادة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. وهذا دليل واضح على أن الدولة المعنية تأخذ حقوق الإنسان على محمل الجد وأن لديها الإرادة السياسية لوضع حد للإفلات من العقاب. ودعا مشروع القرار الأمم المتحدة أيضاً إلى تكثيف مساعدتها التقنية ومساعدتها في مجال بناء القدرات كي تعين ليبيا على تعزيز مؤسساتها الوطنية من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو أفضل. وأعرب السيد إيهيث عن أمله في أن يعتمد المجلس مشروع القرار بتوافق الآراء.

52- **الرئيسة:** قالت إن 33 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 300 215 3 دولار.

53- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا) قالت، وهي تلقي بياناً عاماً، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، قبل اتخاذ القرار، إن تحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا يظل أولوية بالنسبة للمجلس. ورحبت بالجهود التي بذلتها الحكومة الليبية والتعاون الذي أبدته في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، لا بد من تعزيز تلك الجهود لتحسين حالة ما زالت مثيرة للقلق في جوانب عديدة. وبموجب مشروع القرار، سيتم تجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق التي أُنشئت بقرار توافقي سابق. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مواصلة عمل البعثة، الذي لا يزال هاماً للغاية لتحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وتقصي الحقائق، ولتحقيق السلام والعدالة الدائمين في ليبيا. وقد رحب أيضاً بتضمين المشروع دعوة إلى تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات وإلى التنفيذ الكامل لاتفاق جنيف لوقف إطلاق النار، بما في ذلك الانسحاب الكامل والفوري لجميع المرتزقة والقوات الأجنبية دون إبطاء.

54- ويرى الاتحاد الأوروبي أن المساءلة عن جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما زالت أمراً أساسياً. وأثنى الاتحاد الأوروبي على عمل المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد وقال إنه يدعمه بالكامل. وكان من المفضل تجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق لمدة سنة كاملة بدلاً من تسعة أشهر، وذلك وفقاً لنص مشروع القرار. ويجب تخصيص ما يكفي من وقت وتمويل وموظفين لتمكين بعثة تقصي الحقائق من الاضطلاع بولايتها. وكان الاتحاد الأوروبي يفضل أيضاً نصاً أكثر توازناً يركز على تجديد ولاية بعثة تقصي الحقائق ولا يتضمن فقرات إضافية عن مسائل سياسية تخرج عن نطاق ولاية المجلس. وقد أعادت عدة دول أوروبية فتح سفاراتها في طرابلس، مما عزز عمل تلك الدول مع السلطات الليبية. وأثنت السيدة تيشي - فيسلبيرغر على ليبيا لتعاونها المستمر مع بعثة تقصي الحقائق. وقالت إن تمديد ولاية البعثة يجسد تأكيد المجلس لالتزامه إزاء حالة حقوق الإنسان في ليبيا والمساءلة بشكل عام. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار ويسره أن ينضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماده.

55- **السيدة ديل كولي** (هولندا) قالت، وهي تدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن عمل بعثة تقصي الحقائق يسهم في المساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ويدل على تضامن المجلس مع عدد لا حصر له من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. وقد واجهت البعثة تحديات عديدة، بما في ذلك

القيود المفروضة على السفر نتيجة جائحة كوفيد-19، لكنها تمكنت من جمع قدر كبير من المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد فئات كثيرة. وقد يرقى بعض هذه الانتهاكات إلى مستوى جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولذلك، من الأهمية بمكان تمديد ولاية البعثة ما دام ذلك ضرورياً لضمان المساءلة. وقالت السيدة ديل كولي إن هولندا، بوصفها الرئيس المشارك للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني القانون الدولي لحقوق الإنسان التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، على استعداد للتعاون مع السلطات الليبية على متابعة النتائج والتوصيات التي توصلت إليها البعثة من أجل سد الفجوة في الإفلات من العقاب.

56- **الرئيسة:** دعت الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

57- **السيد بعيو** (ليبيا): قال إن حكومته أظهرت الإرادة السياسية اللازمة للاضطلاع بمسؤوليتها في تعزيز حقوق الإنسان عن طريق طلب إنشاء بعثة لتقصي الحقائق. وقد كان هناك تعاون مع البعثة على أعلى المستويات، بما في ذلك من جانب وزراء الخارجية والعدل والداخلية، ورئيس المحكمة العليا، ومسؤولين في وزارة الدفاع، والمدعي العام العسكري، والنائب العام، وشخصيات عامة أخرى. وقد حرصت الحكومة على أن تتمكن البعثة من الاستماع إلى الشكاوى وشهادات الشهود والقيام بزيارات ميدانية. ودفعها التزامها بحقوق الإنسان إلى طلب تمديد ولاية البعثة، لأن المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة جزء من المصالحة الوطنية وأحد سبل تحقيق السلام والاستقرار. وقال إن تقديم مشروع القرار في إطار البند 10 من جدول الأعمال، المتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، أمر هام، لأن التعاون والشراكة والثقة بين السلطات الوطنية والآليات الدولية هي أفضل وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. وأعرب عن أمله في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

58- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): تحدث في شرحٍ لموقف البعثة قبل اتخاذ القرار، فقال إنه يؤيد بعثة تقصي الحقائق وتقريرها، وأثنى على دعم الحكومة الليبية لتجديد ولاية البعثة. ورحب بتناول مشروع القرار لانتهاكات حقوق الإنسان والحاجة إلى المساءلة. وأضاف أن حكومته لم تتمكن من الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار بسبب الشواغل المتعلقة بالصيغة الواردة في الفقرة 15، التي تشير إلى "حق الدولة الليبية في إدارة أموالها المجمدة في الخارج". فقد أكدت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوضوح وثبات أن الأصول المجمدة ينبغي أن تتاح في مرحلة لاحقة للشعب الليبي ولصالحه. ورغم هذه النقطة الهامة، سينضم وفد المملكة المتحدة إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

59- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.25.*

60- **الرئيسة:** دعت الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعلل التصويت أو ببيانات عامة عن أي من مشاريع القرارات التي يُنظَر فيها في إطار البند 10 من جدول الأعمال.

61- **السيد إيهيث** (الكاميرون): قال إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أمر لا غنى عنه للسلم والأمن الدوليين. ونوه بالإرادة السياسية التي أعربت عنها السلطات والشعب في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا للتحرك في هذا الاتجاه عن طريق الاستفادة من المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان. ولذلك يرحب وفد الكاميرون باعتماد مشروعي القرارين A/HRC/48/L.1 وA/HRC/48/L.25 المتعلقين بجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا على التوالي، بتوافق الآراء.

62- **السيدة بوا - ديزموس** (الفلبين): قالت إن القرارات الستة الخاصة ببلدان معينة والتي اعتُمدت في إطار البند 10 من جدول الأعمال تعكس النهج الإيجابي الذي يتبعه المجلس إزاء قضايا حقوق الإنسان والقيمة التي يوليها للتعاون، في ظل الاحترام الكامل لدور الدول بوصفها جهات مسؤولة. ويوفر هذا النهج نموذجاً للعمل الفعال في إطار تقييدات الميزانية التي تواجه المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة

بأسرها. وقد بلغت الموارد المخصصة لتلك القرارات الستة التوافقية نحو 8.5 ملايين دولار، مقارنة بما يقرب من 8 ملايين دولار كانت ستخصص لقرار واحد خاص ببلدان محددة قُدم في إطار البند 2 من جدول الأعمال، وهو قرار رفضه المجلس. وينبغي أن ينظر المجلس، لدى تقييمه لمشاريع القرارات مستقبلاً، ودون المساس بمعاييره العالية فيما يخص التدقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، فيما تقدمه الجهات المسؤولة من مساهمات في بناء وتعزيز المؤسسات العاملة في الميدان، وتخصيص الموارد بحكمة وبوازع من الضمير وعدم تسييس المبادرات.

63- وقالت إن وفد بلدها أعرب مراراً عن القلق من أن ما يقرب من 90 في المائة من الآثار المترتبة على القرارات الخاصة ببلدان محددة في الميزانية البرنامجية هي مرتبات موظفين واستشاريين وتكاليف سفر. ورغم تأييدها للمبادرات التوافقية في إطار البند 10 من جدول الأعمال، فإنها تقدر أي جهد لتوجيه المزيد من الموارد نحو برامج محددة تعود بالفائدة المباشرة على البلدان المعنية. ولا بد من إجراء مزيد من المناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها لأمانة المجلس أن تضبط بصورة أفضل توقعات الميزانية والإنفاقات البرنامجية للقرارات الواردة في البند 10 من جدول الأعمال كي تبين حجم الدعم الذي يمكن أن تقدمه المفوضية إلى الدول. وأضافت أن المناقشات التي جرت في الدورة الحالية أظهرت أن الدول ترغب في حشد الموارد وضمان الاستفادة المثلى منها في دعم بناء المؤسسات في البلدان المعنية، بموافقة هذه البلدان. ولا ترقى تقديرات الميزانية البرنامجية النمطية إلى مستوى ذلك التوقع. وأشارت السيدة بوا – ديزموس إلى واجب المجلس في إدارة الموارد العامة وسط تحديات متزاحمة، بما في ذلك التحديات التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان. وينبغي مراعاة مطالبة الجمهور بتعزيز مساءلة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي أن تستمر في المستقبل الخطوات المتخذة نحو تحقيق مزيد من الشفافية فيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، بما في ذلك الحوار مع الأمانة.

البند 1 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية والإجرائية *(تابع)* (A/HRC/48/2 و A/HRC/48/84 و A/HRC/48/84/Add.1)

انتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان

64- **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى مذكرة الأمين العام بشأن انتخاب أعضاء اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/48/84 و A/HRC/48/84/Add.1). وبما أن عدد المرشحين من الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى يساوي عدد الشواغر التي يتعين شغلها من كل مجموعة من تلك المجموعات، فقد رأت أن المجلس يرغب في انتخاب المرشحين بالتزكية.

65- *وقد تقرر ذلك.*

66- *وانتُخب السيد فيلجون (جنوب أفريقيا) والسيد ليندغرين ألفيس (البرازيل) والسيد تسيفيليكوس (اليونان) أعضاء في اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.*

67- **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى المادة 94 من النظام الداخلي للجمعية العامة، المنطبقة عملاً بالفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 251/60، ودعت المجلس إلى انتخاب عضو واحد من إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ بالاقتراع السري.

68- *وبدعوة من الرئيسة، تولت السيدة بين (جزر البهاما) والسيدة صلاح (الصومال)، نائبتي الرئيسة، فرز الأصوات.*

69- *وجرى التصويت بالاقتراع السري.*

عدد بطاقات الاقتراع:	47
بطاقات الاقتراع الباطلة:	2
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	45
عدد الأصوات المحصَّلة:	
السيدة العمرو (المملكة العربية السعودية)	32
السيد عمادي (جمهورية إيران الإسلامية)	13

70- *وانتخبت السيدة العمرو (المملكة العربية السعودية) عضواً في اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بعد حصولها على أكبر عدد من الأصوات.*

تعيين مكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

71- **الرئيسة:** قالت إن من المقرر تعيين ثلاثة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في الدورة الحالية. واستناداً إلى توصيات الفريق الاستشاري وبعد مشاورات واسعة النطاق، قررت اقتراح تعيين المرشحين الذين وردت أسماؤهم في الرسائل التي عُممت على الوفود في 30 آب/أغسطس 2021 و17 أيلول/سبتمبر 2021. وقالت إنها تعتقد أن المجلس يرغب في تعيين هؤلاء المرشحين كمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

72- *وقد تقرر ذلك.*

طرائق استثنائية للدورة التاسعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

73- **الرئيسة:** قالت إن المكتب، ونظراً للحاجة المستمرة إلى اتخاذ تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-19، اتفق على أن يتبع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في دورته التاسعة والثلاثين، نفس الطرائق الاستثنائية التي طبقت خلال الدورة الثامنة والأربعين للمجلس. وقالت إنها تعتبر أن المجلس يرغب في الموافقة على تلك الطرائق للدورة التاسعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

74- *وقد تقرر ذلك.*

تقرير الدورة

75- **السيد بيكرس** (هولندا)، نائب الرئيس والمقرر: قال إن نسخة مسبقة غير مصاغة من مشروع تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الثامنة والأربعين (A/HRC/48/2) قد وُزعت. ويعكس هيكل التقرير البنود العشرة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وستستكمل الأمانة التقرير بعد الدورة وتوزعه للتعليق عليه. وسيتاح نص القرارات التي اعتمدها المجلس في الوقت المناسب.

76- ورغم الحاجة إلى طرائق استثنائية للاجتماعات بسبب الحالة الصحية العامة المستمرة، واصل المجلس الاضطلاع بمسؤوليته في دعم حقوق الإنسان، مما شكل مثالاً يُحتذى للهيئات الحكومية الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وخلال الدورة، أجرى المجلس عدداً من الحوارات التفاعلية مع المفوضة السامية، وأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة وآليات الخبراء، ولجنتي تحقيق، وبعثتين لتقصي الحقائق، وآليات تحقيق أخرى. وناقش المجلس أيضاً طائفة واسعة من المواضيع خلال ست حلقات نقاش

واعتمد 25 قراراً وبياناً واحداً أدلت به الرئيسة. واعتمد نتائج الاستعراض الدوري الشامل للحالة في 14 بلداً وعين ثلاثة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

77- **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن المجلس يرغب في اعتماد التقرير بشرط الاستشارة على أساس أن نائب الرئيسة والمقرر سيضعه في صيغته النهائية بمساعدة الأمانة.

78- *وقد تقرر ذلك.*

بيانات الوفود المراقبة بشأن القرارات والمقررات التي نظرت فيها الدورة

79- **السيد أحمد** (المراقب عن ملديف): تحدث باسم مجموعة غير رسمية من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقال إن مشروع القرار A/HRC/48/L.23/Rev.1 المتعلق بحق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ومشروع القرار A/HRC/48/L.27، بشأن ولاية المقرر(ة) الخاص(ة) المعني(ة) بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، يمكن أن يكون لهما تأثير على أرض الواقع ضمن حركة أكبر بكثير نحو التغيير. وبما أن أكثر من 155 دولة اعترفت بالحق في بيئة صحية، فإن مشروع القرار A/HRC/48/L.23/Rev.1 والصياغات المقبلة ستذكِّرها بالتزاماتها وبالتحدي المستمر المتمثل في إعمال هذا الحق. وقال السيد أحمد إن الآلية المنشأة في مشروع القرار A/HRC/48/L.27 واعدة جداً. وقد حتَّمت الوتيرة المتسارعة لتغير المناخ في السنوات الأخيرة ضمان تركيز المجلس المستمر والمنسق على هذه المسألة. واضطلعت الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع المدني بدور رئيسي في اعتماد القرارين. والوضع الأمثل هو المحافظة على الزخم الذي اكتُسب في الدورة الحالية في المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

80- **السيد تيو** (المراقب عن سنغافورة): قال إنه من المخيب للآمال أن مشروع القرار A/HRC/48/L.17/Rev.1 بشأن مسألة عقوبة الإعدام لا يعكس سوى منظور واحد عن هذه المسألة المعقدة، رغم اختلاف وجهات النظر. وقال إنه لا يوجد، بموجب القانون الدولي، توافق في الآراء بشأن تطبيق أو عدم تطبيق عقوبة الإعدام عندما لا يكون تطبيقها متعارضاً مع الالتزامات الدولية للدول. وأضاف أن للدول الحق السيادي في تحديد نظمها الخاصة بالعدالة الجنائية ووضع العقوبات القانونية المتماشية مع التزاماتها، مؤكداً أن استخدام عقوبة الإعدام ليس انتهاكاً فعلياً لحقوق الإنسان. وأعرب عن أسفه لأن المجلس لم يعتمد مختلف التعديلات التي اقتُرحت. ويجب تفسير الحق في الحياة المشار إليه في القرار وفقاً للالتزامات الدولية والإقليمية للدول في مجال حقوق الإنسان. ولا يسمح أبداً بالخروج عن الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون، حتى أثناء حالة الطوارئ. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك توافق دولي في الآراء بشأن الجرائم التي تصنف ضمن أخطر الجرائم، ولم تكن محاولات تعريفها من جانب واحد مثمرة.

81- **السيدة بيكوني** (المراقبة عن فانواتو): تحدثت عبر اتصال مباشر بالفيديو فقالت إن لمشروعي القرارين A/HRC/48/L.23/Rev.1 وA/HRC/48/L.27 قيمة كبيرة للمجتمع الدولي. وقالت إن فانواتو، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تولي أهمية كبيرة للسياسات الرامية إلى حماية البيئة الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة. وأضافت أن تغير المناخ حقيقي وظاهر للعيان، وهو يؤثر سلباً على التمتع بحقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وبالنظر إلى أن هذه القرارات هي نتاج جهود مناصرة يبذلها المجتمع المدني منذ زمن طويل، فإنها يمكن أن تعزز التعاون بين الدول والمجتمع المدني وآليات الأمم المتحدة في إيجاد حلول ملموسة لمشاكل تغير المناخ والتدهور البيئي.

82- **السيد سليمان** (المراقب عن مصر): تحدث عبر اتصال مباشر بالفيديو، فقال إن مصر مسرورة لكونها أحد مقدمي مشروع القرار A/HRC/48/L.26/Rev.1 بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان للشباب. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/48/L.20/Rev.1 بشأن تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، قال إن وفد بلده يود أن يؤكد أهمية مراعاة القيود العمرية التي تفرضها القوانين الوطنية على مشاركة الفتيات مشاركة كاملة في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/48/L.17/Rev.1، أكدت مصر من جديد اعتراضها المستمر على أي محاولة لفرض وقف العمل بعقوبة الإعدام أو لإلغائها، لأن في ذلك تعارض مع القانون الدولي، وأعربت عن رغبتها في النأي بنفسها عن ذلك القرار. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/48/L.7/Rev.1 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في أوقات الأزمات، بما فيها جائحة كوفيد-19، تود مصر أن تنأى بنفسها عن الفقرات الثالثة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والعشرين من الديباجة وعن الفقرات 1 و3(ج) و(د) و4(أ) و6.

83- **السيدة بورومدويال** (المراقبة عن موريشيوس): قالت إن بقايا الاستعمار لا تزال موجودة في القارة الأفريقية وتضر بحقوق الإنسان للشعوب المعنية رغم أن معظم البلدان الأفريقية نالت استقلالها. وفي حالة موريشيوس بالتحديد، قررت محكمة العدل الدولية، في فتواها الصادرة في 25 شباط/فبراير 2019 بشأن *الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965*، أن الأرخبيل كان ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من أراضي موريشيوس. ورأت أن اقتطاع الأرخبيل بصورة غير مشروعة من موريشيوس قبل الاستقلال يتعارض مع حق شعب موريشيوس في تقرير المصير. وقد حان الوقت لكي يعقد المجلس حلقة نقاش بشأن الأثر السلبي لإرث الاستعمار على حقوق الإنسان، وأن يناقش سبل ووسائل المضي قدماً. وقالت إن ذلك هو الدافع وراء رعاية وفد بلدها لمشروع القرار A/HRC/48/L.8. وينبغي أن يضم أعضاء الفريق محامين دوليين مشهورين يتمتعون بخبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان.

84- **السيدة سميث** (المراقبة عن النرويج): تحدثت عبر اتصال مباشر بالفيديو، فقالت إن النرويج كانت أحد مقدمي مشروع القرار A/HRC/48/L.23/Rev.1 لأن النص يؤكد الصلات العديدة القائمة بين حقوق الإنسان والبيئة ويرسل إشارة قوية إلى جميع الدول لتكثيف جهودها لحماية البيئة، والحد من الانبعاثات، واختيار الحلول المستدامة، مع ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقالت إن وجود بيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو أساس الحياة البشرية، وحمايتها شرط مسبق لتمتع الأجيال الحالية والمقبلة بحقوق الإنسان. غير أن الاعتراف السياسي بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ليس له أي آثار قانونية، ولا يشكل القرار صكاً قانونياً.

85- **السيد ميساوي** (المراقب عن تونس): تحدث عبر اتصال مباشر بالفيديو، فقال إن تونس كانت أحد مقدمي مشروع القرار A/HRC/48/L.26/Rev.1. وأضاف أن حكومته تؤيد تعزيز جميع هذه الحقوق، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، نظراً لعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة. ورحب باعتماد قرارات بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، وحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والمشاركة المتساوية في الشؤون السياسية والعامة، والحق في الخصوصية في العصر الرقمي.

86- **السيدة جادفلت** (المراقبة عن السويد): تحدثت عبر اتصال مباشر بالفيديو فقالت إنها ترحب بمشروع القرار A/HRC/48/L.23/Rev.1، الذي يبرز الصلة الهامة بين البيئة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضافت أن السويد تولي أهمية كبيرة للمسائل المثارة في القرار وقد قدمت مشروع القرار كي تبدي رغبتها في المشاركة، سواء داخل المجلس أو مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، في المشاورات والمفاوضات المتعلقة بإعمال الحق الذي يتناوله القرار. غير أن اعتماد القرار بوصفه اعترافاً سياسياً بالحق

في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة لم يسفر عن أي آثار قانونية ولا عن إمكانية الاحتجاج به كأساس قانونياً، لأن المعنى القانوني لهذا الحق وآثاره المحتملة لم يُبحثا ولم يتسن التفاوض بشأنهما بدقة بعد.

87- **السيد الواصل** (المراقب عن المملكة العربية السعودية): تحدث عبر اتصال مباشر بالفيديو، فقال إن المجلس رفض مشروع القرار A/HRC/48/L.11 بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن استجابة لمطالب مشروعة وعادلة ومعقولة، تؤيدها أغلبية أعضاء المجلس من مختلف مناطق العالم، بإنهاء ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، الذي تجاهلت تقاريره المبادرات والقرارات الدولية المتعلقة باليمن، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2216(2015)، والذي أساء استخدام ولايته من خلال استناده في المعلومات الواردة في تقاريره، في أغلب الأحيان، إلى المنظمات غير الحكومية المتعاطفة مع ميليشيات الحوثي المتمردة. وقد أدى ذلك إلى حالة التباس في المجتمع الدولي وفاقم الانقسام بين شرائح الشعب اليمني، وعزز موقف الميليشيات المتمردة وأضفى عليه الشرعية، وصرف الانتباه عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال تصوير الأزمة اليمنية على أنها صراع بين أطراف متعارضة وليس انقلاباً استولت فيه ميليشيات الحوثي على السلطة بالقوة.

88- إن وجود مشروعي قرارين بشأن اليمن في إطار بندين منفصلين من جدول الأعمال في الدورة الحالية يعكس حالة انقسام بين أعضاء المجلس ولا يخدم الشعب اليمني بأي حال من الأحوال. وقال إن الحل يكمن في السعي إلى توافق دولي في الآراء يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن.

89- **السيدة سزاكس** (المراقبة عن هنغاريا): تحدثت عبر اتصال مباشر بالفيديو فقالت إن هنغاريا فخورة برعاية مشروع القرار A/HRC/48/L.4/Rev.1 بشأن المشاركة في الشأن السياسي والعام على قدم المساواة بين الجميع لأن القرار يؤكد من جديد أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة. وهنغاريا ملتزمة بالتمسك بالحقوق المنصوص عليها في القرار، وقد وسعت مؤخراً نطاق حق التصويت ليشمل الأشخاص الخاضعين للوصاية الذين يستوفون معايير موضوعية معينة تحددها المحاكم. وقالت إن لدى وفد بلدها قناعة راسخة بأن تقييم الإعاقة ينبغي ألا يتم إلا على أساس رأي خبير غير متحيز بشأن كل حالة على حدة، وأن هذا التقييم وحده هو الذي يمكن أن يبرر أي تقييد للمشاركة في الشؤون السياسية والعامة.

90- **السيدة الأبتان** (المراقبة عن العراق): تحدثت عبر اتصال مباشر بالفيديو فقالت إن العراق قدم مقترحات تتعلق بمشروع القرار A/HRC/48/L.7/Rev.1، ولا سيما بشأن ضرورة ضمان احترام الاختلافات الثقافية، ولكنها لم تؤخذ في الاعتبار في نص القرار، الذي كان نتيجة لذلك غير متوازن. وأضافت أن لدى وفد بلدها تحفظات بشأن الفقرات 1 و4(ج) و6 و7 و16، وأنه طلب أن تنعكس تعليقاته في تقرير المجلس عن دورته الثامنة والأربعين.

91- **السيد لاوبر** (المراقب عن سويسرا): تحدث عبر اتصال مباشر بالفيديو، فقال إن وفد بلده يرحب باعتماد مشاريع القرارات A/HRC/48/L.7/Rev.1، وA/HRC/48/L.17/Rev.1 وA/HRC/48/L.23/Rev.1. وأيد الوفد أيضاً اعتماد مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1، رغم أنه يرى أن آلية تقصي الحقائق هي أنسب وسيلة لدراسة ادعاءات انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع أطراف الصراع في أفغانستان والمشاركين فيه. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/48/L.25، قال إن وفد بلده يؤيد تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق في ليبيا، ولكنه يأسف لأن مدة ولايتها لا تتجاوز تسعة أشهر. وأضاف أن لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب أهمية قصوى، كما أنهما شرطان مسبقان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.

92- ومن المؤسف أن المجلس لم يعتمد مشروع القرار A/HRC/48/L.11، ولذلك لم يجدد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، الذي يعتبر عمله أساسياً، لا سيما بالنظر إلى الانتهاكات العديدة التي ترتكبها جميع الأطراف. وقال إن وفد بلده يرحب بالإيجاز الذي يتسم به مشروع القرار A/HRC/48/L.10 المتعلق بحالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها في الجمهورية العربية السورية، ويود أن يؤكد أهمية تعزيز التطبيق العام للنص بضمان أخذ انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في الحسبان. وفيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/48/L.16 بشأن تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية إلى كمبوديا، قال إن وفد بلده يرحب بتمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، ولكنه يأسف لأن القرار لا يعطي صورة كاملة عن الحالة على أرض الواقع. وأخيراً، رحبت سويسرا بسحب مشروع القرار A/HRC/48/L.14 المعنون " تحقيق حياة أفضل للجميع"، نظراً لعدم وضوح تعليله وعلاقته بحقوق الإنسان.

وعلقت المناقشة التي يتناولها المحضر الموجز الساعة 12/45 واستؤنفت الساعة 13/00.

اختتام الدورة

93- عقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلنت **الرئيسة** اختتام الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.